



Distr.
GENERAL

A/37/196
21 October 1982
ARABIC

ORIGINAL: ENGLISH/FRENCH/SPANISH



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة السابعة والثلاثون
البند ٧١ (ج) من جدول الأعمال

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

التقدم المحرز في تنفيذ الاجراءات المحددة المتخذة
لصالح البلدان الجزرية النامية

تقرير الأمين العام

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
٣	٦- ١ مقدمة - أولا
٤	٢٠- ٧ اعتبارات عامة - ثانيا
٩	٢٠- ١٢ التركيز الاقليمي -
		الاجراءات المتخذة استجابة للاحتياجات التي تنفرد بها
١٢	٦٩- ٢١ البلدان النامية الجزرية - ثالثا
١٢	٢٥- ٢٢ صفر الحجم - ألف
١٣	٣٢- ٢٦ النهج المشترك بين البلدان - باء
١٤	٣٤- ٣٣ المشاريع الصغيرة - جيم
١٥	٣٦- ٣٥ توجيه الصادرات - دال
١٥	٤٦- ٣٧ الموقع النهائي والنقل والاتصالات - هاء

المحتويات (تابع)

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
١٨	٤٨-٤٧ واو - القوة العاملة
١٩	٥١-٤٩ زاي - الطاقة
١٩	٥٢ حاء - النزاعة
٢٠	٥٧-٥٣ طاء - الموارد البحرية
٢١	٦١-٥٨ ياء - القدرة على البقاء
٢٢	٦٧-٦٢ كاف - الكوارث الطبيعية
٢٣	٦٩-٦٨ لام - البيئة
٢٤	٨٢-٧٠ رابعا - الموجز والنتائج

المرفق

٢٩ الصعوبات التي تواجهها الاقتصادات الجزرية الصغيرة
----	--

أولا - مقدمة

- ١ - ناشدت الجمعية العامة ، في قرارها ٦١/٣٥ المؤرخ في ٥ كانون الاول / ديسمبر ١٩٨٠ ، جميع الدول والمنظمات الدولية والمؤسسات المالية ان تتخذ خطوات عاجلة وفعالة لتنفيذ اجراءات محددة لصالح البلدان الجزرية النامية كما هو متوخى في قرارى مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ٩٨ (د - ٤) و ١١١ (د - ٥) وكذلك القرارات الاخرى المتعلقة بهذا الموضوع . وقررت الجمعية العامة في الفقرة ٤ من القرار ، ان تضطلع ، في دورتها السابعة والثلاثين ، بدراسة استعراضية شاملة لتنفيذ التدابير التي يتخذها المجتمع الدولي لتلبية الاحتياجات المحددة للبلدان الجزرية النامية .
- ٢ - وعملا بهذا القرار ، طلب من الحكومات والمنظمات الدولية توفير المعلومات ذات الصلة . وقامت امانة مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) باعداد هذا التقرير الذى يقوم على اساس الردود الواردة من الجهات التالية :

الدول : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، بلجيكا ، جمهورية كوريا ، الدانمرك ، السويد ، العراق ، الفلبين ، فنلندا ، كندا ، ليبريا ، المكسيك ، المملكة المتحدة ، النرويج ، النمسا ، هولندا ، الولايات المتحدة ، اليابان .

الوكالات المتخصصة والوكالات ذات الصلة : منظمة العمل الدولية ، منظمة الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، منظمة الطيران المدني الدولي ، منظمة الصحة العالمية ، البنك الدولي ، اللجنة الانمائية المشتركة بين البنك الدولي للانشاء والتعمير وصندوق النقد الدولي ، الاتحاد البريدي العالمي ، الاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية ، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ، المنظمة العالمية للارصاد الجوية .

هيئات الامم المتحدة وبرامجها : ادارة التعاون التقني لأغراض التنمية ، اللجنة الاقتصادية لاوروبا ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لاسيا والمحيط الهادئ ، اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ، منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية ، برنامج الامم المتحدة الانمائي .

المنظمات الحكومية الدولية : الاتحاد الاقتصادي الاوروبي ، اتحاد نهر مانسو ، الامانة الدائمة للمعاهدة العامة للتكامل الاقتصادي لأمريكا الوسطى ، آمانة الكومنولث ، اللجنة الاستشارية الدولية للقطن ، اللجنة الحكومية الدولية للهجرة ، مجلس التعاون الجمركي ، المجلس الدولي للقصدير ،

مصرف التنمية الافريقي ، مصرف التنمية للبلدان الامريكية ، المصرف الدولي للتعاون الاقتصادي ، المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا ، مكتب جنوبي المحيط الهادئ للتعاون الاقتصادي ، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ، منظمة الدول الامريكية ، المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، المنظمة العربية للتنمية الصناعية .

- ٣ - واتخذت الجمعية العامة عددا من القرارات ذات الصلة بالاحتياجات والمشاكل الخاصة بالبلدان الجزرية النامية (١) .
- ٤ - وقد أصبح الوقت ملائما لتقييم هذه الاحتياجات الخاصة والاجراءات المحددة التي تتخذ لتلبيتها ، وذلك للنظر في ما يتطلبه الامر من اجراءات في الوقت الحاضر .
- ٥ - وعملا بما طلبته الجمعية العامة من ان تكون التقارير المقدمة لها موجهة نحو العمل ومختصرة فان التقرير الحالي يحيد عما جرت عليه الممارسة في التقريرين السابقين (٢) . ويسعى الي تجميع الاستنتاجات الرئيسية التي تتضمنها الردود الواردة ، لاسيما فيما يتعلق بالاولويات الخاصة باستمرار تنفيذ اجراءات تلبية الاحتياجات المحددة للبلدان الجزرية النامية .
- ٦ - وقد دعت الجمعية العامة ، في القرار ٣٥ / ٦١ ، المؤسسات المختصة في منظومة الامم المتحدة الى اتخاذ مزيد من التدابير عند اللزوم ، لتعزيز قدرتها على الاستجابة بصورة فعالة للاحتياجات المحددة للبلدان الجزرية النامية في اثناء عقد الامم المتحدة الانمائي الثالث . ومن المؤمل ان يثبت هذا النهج التحليلي المعتمد هنا أنه مفيد في هذا الاطار وأن يكون مفيدا كذلك بالنسبة للدول (٣) .

ثانيا - اعتبارات عامة

- ٧ - لا توجد قائمة رسمية بالبلدان الجزرية النامية . وبالفعل فقد أكدت بعض الدول في ردودها على المذكرة الشفوية الموجهة اليها من الأمين العام للاونكتاد على أنها لا تعترف بالبلدان الجزرية النامية بوصفها فئة خاصة . وقد ذكرت الدانمرك مثلا ، انها " لا تشجع تكاثر فئات خاصة من البلدان النامية تتطلب معاملة خاصة وتفضيلية في التعاون الانمائي الدولي . والاستثناء الرئيسي الوحيد من هذا المبدأ هو الاعتراف بالاحتياجات الخاصة لاقبل البلدان نموا . بيد ان من المسلّم به ان البلدان [الجزرية النامية] قد تعاني من مشاكل خاصة متأتية عن وضعها الجزري . " وعبرت المملكة المتحدة ، عن آراء دول أخرى ، عندما ذكرت انه لما كانت الفئات الجغرافية تضم البلدان التي تواجه مشاكل مشتركة ، فان دراسة هذه المشاكل مقترنة يمكن ان تكون لها فائدتها . لكن ابدى ردّ أوردان شكوكا حول

ما اذا كان من الممكن على الاطلاق وضع تحديدات عامة مناسبة لكامل المجموعة الفرعية من البلدان الجزرية النامية .

٨ - ويشير القرار ٦١/٣٥ الى اتخاذ اجراءات محددة لمساعدة " البلدان الجزرية النامية . . . ولاسيما تلك البلدان التي تعاني من معوقات ناجمة بصفة خاصة عن صغر حجمها ونأيها ، وقيود النقل والاتصالات ، وبعد المسافات بينها وبين مراكز الاسواق . والأسواق الداخلية المحدودة جدا ، ونقص الخبرة التسويقية ، وقلة ما حبيت به من موارد، ونقص الموارد الطبيعية ، والاعتماد الشديد على سلع اساسية قليلة لامدادها بحاصلها من العملات الاجنبية ، وقلة الموظفين الاداريين ، والأعباء المالية الثقيلة " (٤) . أما البلدان التي ينطبق عليها هذا الوصف فمسالة تختلف فيها التفسيرات . وقد اشارت مختلف الردود الى مجموعات متنوعة من البلدان .

٩ - وهناك بضع دول وهيئات للامم المتحدة ومنظمات حكومية دولية لم تميزاية احتياجات محددة للبلدان الجزرية النامية . وقد وصفت ، معتبرة هذه البلدان ، بوجه عام ، مجرد مجموعات فرعية من البلدان النامية ، سياساتها العامة المتعلقة بالتعاون الانمائي ، أو قدمت معلومات عن المساعدة المقدمة الى البلدان النامية التي يتصادف أن تكون جزرية . وهكذا ، وعلى سبيل المثال ذكر الامين العام لمجلس التعاون الجمركي في رده " اني اعتقد ، من وجهة النظر الجمركية ، أن البلدان الجزرية النامية تشاطر البلدان النامية الاخرى مشاكل مشتركة . فهذه البلدان تستمد ايراداتها الحكومية ، أساسا ، من رسوم الاستيراد والضرائب المماثلة المفروضة على السلع المستوردة . وتستمد عائداتها التصديرية أساسا ، من السلع الاساسية " .

١٠ - وفي نفس السياق ، ذكرت جمهورية كوريا ، مشيرة في ردها الى انها قد استثمرت في مشاريع مشتركة في ثمانية بلدان جزرية نامية ، أن " الشركات الكورية قد اثبتت استعدادها للاستثمار مباشرة في أي بلد نام يضمن فيه البلد المضيف جوا ملائما للاستثمار " .

١١ - وان الاحصاءات التي قدّمتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي عن التدفقات المالية الى الاقاليم والبلدان المعنية لوثيقة الصلة بالموضوع من هذه الزاوية العامة . ويرد تلخيص لها في الجدول ١ .

الجدول ١
صافي مدفوعات المساعدة الانمائية الرسمية لفرادى
البلدان الجزرية النامية
(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

المجموع	المدفوعات المقدمة من منظمة البلدان المصدرة للنفط على الصعيد الثنائي			المدفوعات المقدمة على الصعيد المتعدد الاطراف (١)			المدفوعات المقدمة من لجنة المساعدة الانمائية على الصعيد الثنائي			البلد المتلقي			
	١٩٨٠	١٩٧٩	١٩٧٨	١٩٨٠	١٩٧٩	١٩٧٨	١٩٨٠	١٩٧٩	١٩٧٨				
٥٦	٣٣	٣٦	-	-	-	-	٣٠	٠٢	٠٩	٢٦	٣١	٢٧	أنتيغوا وبربودا
٩٤٩٥	٧٢٠٨	٦٣٥٣	١١٠	٥٠	٢٧٤	٩٤٣	٨٤١	٦٦٩	٨٤٤٢	٦٣١٨	٥٤١٠	٥٤١٠	اندونيسيا
٢٣	٢٣	٢٣	-	-	-	-	-	-	٢٣	٢٣	٢٣	٢٣	أنغويلا
٣٢٥٩	٢٨٤٣	٢٩٦٢	٠٤	٢٢	-	٣٨٦	١٢٨	٢٥٣	٢٨٦٨	٢٦٩٤	٢٧٠٩	٢٧٠٩	بايوا غينيا الجديدة
١٥٦٢	١٠٣١	١١٧٧	١٤٧٤	٩٦٣	١٠٩٠	٨١	٦٠	٧٨	٠٧	٠٨	٠٩	٠٩	البحرين
١٣٩	١١١	١١٣	-	-	-	١٢٠	٧١	٣٨	٢٠	٤٠	٧٦	٧٦	بربادوس
٠٣	٠٢	٠٢	-	-	-	٠٢	٠١	٠١	٠١	٠٠	٠٠	٠٠	برمودا
٠٠	٠١	٠١	-	-	-	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠١	٠١	٠١	برونسي
١٥٩٥	١٤٣٩	٩٠٦	-	-	-	-	٠٠	٠٠	١٥٩٥	١٤٣٩	٩٠٦	٩٠٦	بولينزيا الفرنسية
٤٧	٤١	٤٥	-	-	-	٣٢	٣٧	٣٨	١٤	٠٥	٠٧	٠٧	ترينيداد وتوباغو
٤٩	٤١	٢٩	-	-	-	٠٤	٠١	٠٣	٤٥	٤١	٢٥	٢٥	توفالو
١٩	١٨	١٠	-	-	-	٠١	٠٠	٠٠	١٨	١٨	٠٩	٠٩	توكيلاو
١٦٤	٢٣٩	٩٦	-	-	-	٣٥	٣٥	١٦	١٣٠	٢٠٤	٨٠	٨٠	تونغا
١٢٦٠	٩٧٥	١٢٢١	١٠٠	-	-	٣٢٥	١٦٩	٢٤٣	٨٣٥	٨٠٦	٩٧٨	٩٧٨	جامايكا
٩٦٦	٥٦٩	٤٨٠	-	-	-	٩٦	٢٩	٣٦	٨٦٩	٥٤٠	٤٤٥	٤٤٥	جزر الانتيل الهولندية
٢١	١٤	١٣	-	-	-	٢٠	١١	١٢	٠٢	٠٣	٠١	٠١	جزر البهاما
٣٤	٢٣	٢٨	-	-	-	٠٤	٠٢	٠١	٢٩	٢٢	٢٧	٢٧	جزر تركس وكايكوس
٤٤٥	٢٦٥	٢٦٦	-	-	-	١٣٥	٣٤	٢٥	٣١٠	٢٣١	٢٤١	٢٤١	جزر سليمان
٤٧	١٨	١٢	-	-	-	١٨	٠١	٠١	٢٩	١٧	١١	١١	جزر فرجن (البريطانية)
٢٣	١٩	٤١	-	-	-	-	-	-	٢٣	١٩	٤١	٤١	جزر فوكلاند (مالفيناس) (ب)
٤٠٥	١٦٧	١٢٩	١٤٥	٢٩	٤٠	١٢٥	٧٥	٧٠	١٣٤	٦٣	١٨	١٨	جزر القمر (ج)
١٢	٠٦	٣٣	-	-	-	٠٥	٠٢	٢٨	١٠	٠٦	٠٥	٠٥	جزر كايمان
١٠٧	٧٨	٧٠	-	-	-	٠٨	٠٥	٠٣	٩٩	٧٣	٦٧	٦٧	جزر كوكس
١٠٩٣	١١١٧	١٠١٢	-	-	-	٠٨	٠٧	٠٦	١٠٨٥	١١١١	١٠٠٦	١٠٠٦	جزر المحيط الهادئ (اقليم مشمول بالوصاية)
٨٣	٧٧	٢٥	-	-	-	-	-	-	٨٣	٧٧	٢٥	٢٥	جزيرتي والس وفوتونا
١٢٥٠	٧٧٧	٤٩٩	١٠	١١	-	٦٦٨	٣٩٨	٤٠٤	٥٧٢	٣٦٨	٩٤	٩٤	الجمهورية الدومينيكية
١٧٧	٩١	٧١	-	-	-	٩٤	٠٨	١١	٨٤	٨٣	٦١	٦١	دومينيكا
٦٤٤	٣٣٢	٢٠	-	-	-	٢٣٤	٦٣	٨٢	٣٩٠	٢٧٢	٢٥٠	٢٥٠	الراس الاخضر

(يتبع)
٠٠/٠٠

الجدول ١ (تابع)

المجموع			المدفوعات المقدمة من منظمة البلدان المصدرة للنفط على الصعيد الثنائي			المدفوعات المقدمة على الصعيد المتعدد الاطراف (١)			المدفوعات المقدمة من لجنة المساعدة الانمائية على الصعيد الثنائي			البلد المتلقي
١٩٨٠	١٩٧٩	١٩٧٨	١٩٨٠	١٩٧٩	١٩٧٨	١٩٨٠	١٩٧٩	١٩٧٨	١٩٨٠	١٩٧٩	١٩٧٨	
٢٥٧	٢٩٩	٢٠٢	-	-	-	١٢٠	٩٢	٨٩	١٣٧	٢٠٧	١١٣	ساموا
٣٩	٣١	٤١	-	-	-	٢٧	١٦	٢٣	١٢	١٤	١٨	سان تومي وبرينسيبي
٩٧	٥٧	٤٥	-	-	-	٧٨	٠٢	٠٦	٢٠	٥٥	٣٩	سانت فنسنت وجوزر
٨٦	٢٢	٣٧	-	-	-	-	٠٤	٢٤	٢٧	١٨	١٣	سانت لوسيا
٨٨	٨٤	٧١	-	-	-	-	-	-	٨٨	٨٤	٧١	سانت هيلانة (د)
٤٤٢٦	٣٢٢٧	٣٢٣٩	٥٨٩	٤٥	٣٦	٨٧٦	٨٦٢	١٠٤٠	٢٩٦١	٢٣٢٠	٢١٦٣	سري لانكا
٦٢	١٨	٢١	-	-	-	٣٥	٠٢	٠٥	٢٧	١٦	١٦	سان كيتس - نيفيس
١٤٠	٥٥	٦٧	٠٥	-	-	٤٠	١٧	١٥	٩٤	٣٨	٥٢	سنغافورة
٢١٧	٢٥٢	١٦٤	-	١٠	-	٣٤	٢٣	٠٦	١٨٣	٢٢٠	١٥٨	سيشيل
٣٢	٢٩	٢٦	-	-	-	٢٧	٢٥	١٩	٠٤	٠٤	٠٧	غرينادا
٤٤٠	٣٨٤	١٨٨	-	-	-	٠٧	٠٧	٠٤	٤٣٣	٣٧٧	١٨٤	فانواتو
٣٠٠٠	٢٦٧٤	٢٤٩٣	٣٦	٣٠	-	٩١٠	٩٤٠	٨٤٧	٢٠٥٤	١٧٠٤	١٦٤٧	الفلبين
٣٦١	٣١٠	٢٦٥	-	-	-	٤٥	٥١	٢٦	٣١٧	٢٥٩	٢٤٠	فيجي
٥٢٦	٢٩٨	٤٨٧	٠٨	١٠	-	٢٠٩	١٢٣	٢٤٤	٣٠٩	١٦٥	٢٤٣	قبرص
٣٢٠	٤٨٨	٤٨٧	-	١٠٠	-	٢٠٩	١٤٩	٣١٣	١١١	٢٣٩	١٧٤	كوبا
١٩٢	٩١	١٠٧	-	-	-	٠٦	٠٣	٠٧	١٨٦	٨٨	١٠٠	كيريباتي
١٨٣	٢٦٥	٢٧٦	٥٩	١١٥	٠١	٩٦	١١٧	٠٤	٢٨	٣٣	٢٧٢	مالطة
٢٠٠٢	١٢٨٠	٩٠٩	١٨٠	١٣٨	١٠	٩١٤	٤٠٦	٥٠٣	٩٠٨	٧٣٥	٣٩٦	مدغشقر
٢١٤	٦٥	٨٢	١٥١	٣٥	٣١	٤٤	٢٠	١٣	١٩	٠٩	٣٧	ملديفا
٣٣٠	٣٢٢	٤٣٨	-	-	-	٧٨	٧٩	٢٥٧	٢٥٢	٢٤٣	١٨١	موريشيوس
٣٧	١٤	١٤	-	-	-	٠٥	٠١	٠٢	٣١	١٣	١٢	مونتسيرات
٠٠	٠٠	-	-	-	-	-	٠٠	-	٠٠	٠٠	-	ناورو
١٩٨٠	١٤٨٧	١١٥٠	-	-	-	٠٣	٠٥	٠٨	١٩٧٧	١٤٨١	١١٤٣	نيوكاليدونيا
٣٧	٥٠	٤٢	-	-	-	٠٣	٠٢	٠١	٣٤	٤٨	٤١	نيوى
١٠٥٢	٩٢٦	٩٢٨	-	-	-	٤٢٣	٤٤٢	٤٣١	٦٢٨	٤٨٥	٤٩٨	هايتي

المصدر : بيانات قدمتها امانة منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي .

ملاحظة : ان قائمة البلدان هذه هي القائمة التي قدمتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (انظر الفقرة ٨ اعلاه) . وللإطلاع على تعريف المفاهيم المستخدمة انظر " التوزيع الجغرافي للتدفقات المالية الى البلدان النامية ١٩٧٧/١٩٨٠ " (باريس ؛ منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ، ١٩٨١) ، المرفق . واحصاءات لجنة المساعدة الانمائية لا تشمل بورتوريكو ، وجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة ، وساموا الامريكية ، وغوام . كما لا يشمل الجدول اعلاه جزيرة بيتكيرن وجزيرة كريسماس اللتين لا تميزهما احصاءات لجنة المساعدة الانمائية بصورة منفصلة بيد انهما مدرجتان في " اوقيانيا غير المخصصة " والاحصاءات المقدمة في هذا الجدول لا تقابل بالضرورة ما اعدته امانة الاونكتاد من تقديرات ترد في وثائقها المقدمة الى هيئات الاونكتاد .

(يتبع)

الجدول ١ (تابع)

حواشي الجدول ١

- (أ) التدفقات من الوكالات المتعددة الأطراف التي تمويلها لجنة المساعدة الانمائية وأعضاء منظمة البلدان المصدرة للنفط .
- (ب) هناك نزاع بين حكومتي الأرجنتين والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية بشأن السيادة على جزر فوكلاند (مالفيناس) .
- (ج) لا يشمل التدفقات المخصصة لمايوت والتي تتكون بأكملها من المساعدة الانمائية الرسمية التي تقدمها فرنسا على الصعيد الثنائي والتي بلغت ١٢٩ مليون دولار في عام ١٩٧٨ ، و ١٨٢ مليون دولار في عام ١٩٧٩ ، و ٢٢٧ مليون دولار في عام ١٩٨٠ .
- (د) يشمل آسانسيون وتريستان دا كونها .

التركيز الاقليمي

١٢ - تقع بلدان العالم الجزرية ، أساسا في منطقتي الكاريبي والمحيط الهادى (ويقع منها عدد أقل في المحيطين الهندى والأطلسي وفي البحر الابيض المتوسط) . ولذلك من الطبيعي أن يركز عدد من الردود على المذكرة الشفوية على منطقة أو على أخرى من هذه المناطق وليس على البلدان الجزرية النامية بهذه الصفة . ويكتسي ذلك أهمية خاصة فيما يتعلق بمنطقة الكاريبي ، حيث يشاطر عدد من الدول القارية البلدان الجزرية عدة خاصيات مشتركة . وهكذا ، وعلى سبيل المثال ، جاء في رد مصرف التنمية للبلدان الامريكية أن " المصرف لم يميز أبدا بين البلدان الاعضاء فيه على اساس الخاصيات الجغرافية وانما على اساس مستوياتهم الانمائية النسبية ، فانه يعترف بأهمية مساعدة بلدان منطقة الكاريبي " .

١٣ - كذلك لا يميز التقرير المعنون " المجموعة الكاريبية : الحالة الراهنة واحتمالات المستقبل " ، المرفق برّد البنك الدولي ، بين البلدان الجزرية النامية والبلدان النامية الأخرى (٥) . بيد انه يخصص فرعا للمشاكل الخاصة لاقل البلدان نموا الاعضاء ، في الاتحاد الكاريبي والواقعة شرقي منطقة الكاريبي (٦) .

١٤ - واكد عدد من الردود الواردة من امريكا اللاتينية على الاهمية المولاة لزيادة التعاون الاقتصادي بين منطقة الكاريبي وبقية الاقليم . وجاء في تقرير للجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية انها " اتخذت ، في دورتها التاسعة عشرة (مونتيفيديو ، ١٩٨١) القرار ٤٢٢ (د - ١٩) الذى اعتمدت فيه الدول الاعضاء في اللجنة ، رسميا برنامج العمل الاقليمي لتنفيذ الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الثالث .

" وأشير بوضوح ، في الفقرات من ١٣٨ الى ١٤٠ من برنامج العمل المذكور الى موضوع البلدان ذات الحالات الخاصة ، ومن بينها البلدان الجزرية . وفي هذا الصدد ، أبرز البرنامج أهمية انظمة التكامل والاجهزة المتعددة الاطراف للتعاون الاقليمي . ووجه الاهتمام بالخصوص الى ضرورة زيادة سرعة عملية ادماج بلدان منطقة الكاريبي مع بقية الاقليم . وفيما يتعلق بالموضوع المحدد المتصل بالعلاقات بين منطقة الكاريبي وبقية الاقليم ، اعتمدت اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية ، في دورتها التاسعة عشرة ، القرار ٤٤٠ (د - ١٩) الهادف الى تشجيع التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ، والتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ، بين بلدان هذا الاقليم الفرعي وبلدان بقية الاقليم " .

١٥ - ونص رد المكسيك ايضا ، على مايلي : " تعتبر المكسيك التعاون مع البلدان الجزرية النامية في منطقة الكاريبي ، في اطار التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ، امرا ذا اولوية . " ويمضي ردها ليذكر عددا من المنظمات الاقليمية التي تنتمي الى عضويتها والتي تؤدي هذا الدور .

- ١٦ - وذكرت الامانة الدائمة للمعاهدة العامة للتكامل الاقتصادي لأمريكا الوسطى ، في نفس السياق ، ان بلدان أمريكا الوسطى " عاقدة العزم على توثيق الصلات التجارية مع منطقة الكاريبي الجزرية " .
- ١٧ - وفي المحيط الهادئ ، قدم مكتب جنوبي المحيط الهادئ للتعاون الاقتصادي (٧) تقريراً عن اتفاق التعاون التجاري والاقتصادي الاقليمي في جنوبي المحيط الهادئ ، الذي دخل حيز التنفيذ في ١ كانون الثاني /يناير ١٩٨١ . وتشارك في هذا الاتفاق استراليا ، وبابوا غينيا الجديدة ، وتوفالو ، وتونغا ، وجزر سليمان ، وجزر كوكس ، وساموا ، وفيجي ، ونيوزيلندا ، ونيوى . ويشير تقرير مدير مكتب جنوبي المحيط الهادئ للتعاون الاقتصادي ، ايضا ، الى الحوار الذي يدور حاليا " حول المجالات المفيدة والعملية للتعاون بين منطقة رابطة أمم جنوب شرقي آسيا ومنطقة المكتب " .
- ١٨ - وأشارت فيجي الى انه " منذ الدورة الثالثة للاونكتاد (القرار ٦٥ (د-٣)) يتزايد الاعتراف الدولي بان احتياجات البلدان الجزرية النامية مختلفة ، ليس فقط من حيث المدى وانما ايضا من حيث النوعية" . وقد حث المجتمع الدولي من يهتمهم الامر ، في قرارات اتخذها الاونكتاد والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، والجمعية العامة ، على بذل جهود خاصة لمساعدة البلدان الجزرية النامية . وربما يكون اثر هذه الجهود قد ضعف بسبب النزعة الى وضع البلدان الجزرية النامية ضمن المجموعتين الاخرين المضرورتين بشكل خاص ، اللتين حددتهما المجتمع الدولي (أقل البلدان نمواً ، والبلدان غير الساحلية) ، والى افتراض ان احتياجات المجموعات المضرورة متشابهة (٨) .
- ١٩ - وتعترف بعض المنظمات الدولية رسمياً بالحاجة الى اتخاذ اجراءات محددة لصالح البلدان الجزرية النامية . وهكذا يذكر مصرف التنمية الافريقي ان سياسته تتمثل في " ايلاء اهتمام خاص للبلدان غير الساحلية والبلدان الجزرية " . ويولي الاتحاد البريدي العالمي ، " تمشياً مع روح قرارات الاونكتاد ، اهتماماً خاصاً للاحتياجات البريدية للبلدان الجزرية " . وهكذا فقد اتخذ مؤتمر الاتحاد البريدي العالمي ، المنعقد في عام ١٩٧٩ بريودي جانيرو القرار 37 C الذي قرر فيه منح الاولوية لاحتياجات الادارات البريدية للبلدان التي تحدد الأمم المتحدة انها من البلدان المضرورة (٩) وللبلدان المستقلة حديثاً ؛ " .
- ٢٠ - وجاء في رد الاتحاد الاقتصادي الاوروبي أن :
- " اتفاقية لومي الثانية (١٩٨٦/١٩٨١) تعترف بصفة محددة بأن بلدان افريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ الجزرية ، يجب ان تتخذ بشأنها تدابير خاصة بغية تمكينها من التغلب على الصعوبات والعراقيل المحددة الناتجة عن موقعها الجغرافي " .
- " والبلدان الجزرية النامية التي تحصل على مساعدة انمائية من الاتحاد هي ٢٢ من بلدان افريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ (منها ١٤ هي ايضا من اقل البلدان نمواً بمفهوم اتفاقية لومي (١٠) فضلاً عن بعض البلدان الجزرية التي ليست من بين بلدان افريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ .

" وتحصل أكثرية البلدان الجزرية ، في المتوسط وعلى أساس الفرد الواحد ، على ضعف المساعدة التي تحصل عليها بقية بلدان افريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادى ، ويقدم لها معظم هذه المساعدة في شكل منح ، وذلك بسبب المركز الذى تحتله بوصفها من اقل البلدان نموا . ومن الناحية النسبية تلقى البلدان الجزرية الصغيرة : رعاية خاصة .

" وانشئت مؤخرا لجنة فرعية مشتركة بين دول افريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادى ، والاتحاد الاقتصادى الاوروبى تعنى بأقل البلدان نموا ، والبلدان غير الساحلية والبلدان الجزرية وذلك في اطار اتفاقية لومى بهدف ضمان التنفيذ الكامل للاحكام الموجهة لصالح هذه المجموعات الثلاث من البلدان . وفي هذا الصدد .
ستبين دراسة قادمة التدابير المحددة الواجب اتخاذها لاجتذاب الاستثمار الأجنبي . "

ثالثا - الاجراءات المتخذة استجابة للاحتياجات
التي تنفرد بها البلدان النامية الجزرية

٢١ - بتحليل ردود الدول والمنظمات التي قدمت تفاصيل عن الاجراءات التي اتخذتها لصالح البلدان الجزرية النامية ، يمكن التحقق من المشاكل المميزة التي اعترف بها بوجه عام .

ألف - صغر الحجم

٢٢ - وأولى هذه المشاكل هي ايضا أول ما ذكر في فقرة الجمعية العامة قرار ٦١/٣٥ التي تحدد مجال التركيز في الاجراءات المحددة لصالح البلدان الجزرية النامية : صغر الحجم (أنظر الفقرة ٨) وقد اشارت امانة الكومنولث في ردها الى أن " الامانة تكسر قدرا كبيرا من الاهتمام للمشاكل الخاصة " بصغر الحجم " المتميزة نوعيا . وان معظم دولنا الاعضاء الصغيرة هي بالطبع جزر ونتيجة لذلك فان التأكيد ، الى حد كبير ، هو على مجموعة " الجزر الصغيرة " . غير أن هناك دولا أخرى ، مثل ليسوتو ، تعاني من مشاكل مشابهة . وعلى ذلك فانه اذا كان هناك عنصر مميز من برامج مساعدتنا ، فهو التركيز على الدول الصغيرة وليس على الدول الجزرية . وذكر البنك الدولي أيضا أنه " يولي اهتماما خاصا ، في وضع استراتيجيات مساعدته ، لمشاكل البلدان الصغيرة ، بما فيها البلدان الجزرية النامية ، التي تتميز اقتصادياتها جزئيا بقيود السوق ونصيبها المحدود من الموارد ومعدها عن المراكز التجارية الكبرى وهيكلها الاساسي غير الكافي " . وذكر البنك أنه يدرك بوجه خاص المشاكل الخاصة للدول الصغيرة في منطقة الكاريبي الشرقية . " وان الاهتمام المتواصل بهذه المشاكل ، أفضى أخيرا الى الاجتماع الذي عقد في أنتيغوا في نيسان / ابريل ١٩٨١ والذي دعت اليه حكومة كندا بالتعاون مع البنك الدولي لدراسة المشاكل الخاصة التي تواجه البلدان الاعضاء الاقل نموا في منطقة شرقي الكاريبي على وجه التحديد (١١) .

٢٣ - واعد برنامج الامم المتحدة الانمائي رده " ليوضح نوع المساعدة التي يوفرها البرنامج للبلدان الجزرية النامية ، الصغيرة من نواحي السكان والمساحة والنتاج القومي الاجمالي أو الثلاثة معا " .

٢٤ - وشارت عدة جهات أخرى في ردها الى أنها أولت ، في برامج مساعدتها للبلدان الجزرية النامية ، اهتماما خاصا لمشاكل البلدان الصغيرة . وهكذا افاد مكتب جنوبي المحيط الهادئ للتعاون الاقتصادي أنه " مهتم بضرورة مساعدة البلدان الجزرية الصغيرة وأنه عقد هذا العام اجتماعا يتعلو بالمشاكل الخاصة للبلدان الجزرية الصغيرة في ألوفي ، نيبوي ، في الفترة من ٩ الى ١٢ شباط / فبراير ١٩٨٢ " .

.. / ..

٢٥ - بعض المشاكل المتميزة المتعلقة بصفر الحجم طغمة تلخيصا جيدا في بيان فيجسي امام اجتماع نيوى (٨) ، وهو يرد في مرفق التقرير الحالي .

با* - النهج المشترك بين البلدان

٢٦ - من أكثر ما أشارت اليه الجهات المجدبة كأسلوب لمواجهة مشكلة صفر الحجم بالذات النهج المشترك بين البلدان في تقديم المساعدة (١٢) . وتؤكد قيمة هذا النهج حقيقة أن هذه الجهات تميل الى عدم ذكرها صراحة كسألة سياسية ؛ وانما هي تظهر - مرة بعد أخرى - كجانب من فعالية تقديم المساعدة في حالات معينة . وهكذا ، مثلا ، تنفيذ منظمة الصحة العالمية أن " الانشطة التي تقوم بها منظمة الصحة العالمية والمكتب الصحي للبلدان الامريكية في منطقة الكاريبي هي بوجه عام أنشطة يتم كل منها في اكثر من جزيرة ، مما يسفر عن استخدام أكثر فعالية للموارد النادرة والمتخصصة ، وعن اثراء متبادل وتوحيد فيما بين الجزر ، وعن فرص للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية " ، وهناك " ستة أفرقة للبرامج المشتركة بين البلدان تتخذ مقارها في سوبا [فيجي ، لمنطقة المحيط الهادئ] وهي توفر نطاقا واسعا لتعاون منظمة الصحة العالمية في مجال التنمية الصحية وقادرة على الاستجابة بسرعة للاحتياجات الماسة للبلدان " .

٢٧ - تنفيذ منظمة العمل الدولية أنه " نظرا الى صفر حجم بعض البلدان الجزرية ، تبذل الجهود ، حيث تسمح مواقعها الجغرافية ومستويات نموها لوضع برامج دون اقليمية أو اقليمية لاشباع احتياجاتها " .

٢٨ - ويشير برنامج الأمم المتحدة الانمائي الى أنه بالإضافة الى غيره من المانحين على أساس ثنائي ومتعدد الاطراف ، يرى ان " المساعدة المقدمة الى البلدان الجزرية في المحيط الهادئ على أساس اقليمي ملائمة وفعالة مما يسبب وجود ثلاث مؤسسات اقليمية راسخة في منطقة المحيط الهادئ هي مكتب جنوبي المحيط الهادئ للتعاون الاقتصادي ولجنة جنوبي المحيط الهادئ وجامعة جنوبي المحيط الهادئ " . ولدى هذه المؤسسات حاليا الموظفون اللازمون لتنسيق و/أو استخدام المعونة الانمائية الخارجية على نحو فعال دعما للتنمية الوطنية في داخل المنطقة " .

٢٩ - ويذكر برنامج الأمم المتحدة الانمائي أيضا أن في منطقة الكاريبي " ميزة أخرى جديرة بالذكر وهي تجميع الموارد من واقع ارقام التخطيط الارشادية الوطنية لتكملة الانشطة التي يضطلع بكل منها في أكثر من جزيرة في محاولة لتحقيق وفورات الحجم الكبير عند تنفيذ المشاريع " .

٣٠ - وفيما يتعلق بأقل البلدان نموا في منطقة شرقي الكاريبي (٦) ، يشير البنك الدولي الى أنه نظرا لادراك " ندرة الموارد الادارية في القطاعات العامة من الدول الصغيرة . . . تقـرر

تشكيل بعثة مقيمة مشتركة بين الوكالات تساعد في اعداد وتنفيذ برامج الاستثمار وسياسات التنمية، وفي تحديد الاحتياجات وموارد المساعدة التقنية والمالية الخارجية بالنسبة للمشاريع المحددة والانشطة الانمائية الأخرى . وستقيم البعثة روابط وثيقة مع أمانة الشؤون الاقتصادية لمنظمة دول شرقي الكاريبي ، بهدف نقل جزء هام من اختصاصاتها الى تلك المنظمة في النهاية . وستدعم البعثة من جانب البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي ومصرف التنمية لمنطقة الكاريبي ومنظمة الدول الأمريكية وثلاثة مانحين على أساس ثنائي - الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وكندا . ومن المتوقع ان يبدأ عمل البعثة ، التي ستخضع مقرها في انتيفوا ، خلال صيف ١٩٨٢ * (٥) .

٣١ - وتؤكد اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في ردها على مساهمة فريق الأمم المتحدة الاستشاري لشؤون التنمية لمنطقة المحيط الهادئ المنشأ في ١٩٧١ . وتذكر اللجنة أن هذه المساهمة تستهدف سد الاحتياجات غير المتوقعة التي لا يمكن تغطيتها في اطار البرامج المخططة والموارد المتاحة للبلد ، والتي تدعو الى اتخاذ اجراء سريع . وتوفر خدمات فريق الأمم المتحدة الاستشاري المتعدد البلدان والاختصاصات لشؤون التنمية مجانا ، بناء على طلب الحكومة ، لاي بلد أو إقليم (مستقل أو غير مستقل) في منطقة المحيط الهادئ . ولا يوجد قيد على المجالات الموضوعية المتناولة .

٣٢ - ويؤكد كل من البنك الدولي ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية على مساهمته في مصرف التنمية الكاريبي . ويذكر البنك الدولي ان مما له " أهمية خاصة لانشطة البنك دعما للبلدان الجزرية النامية ساعدته المالية لمصرف التنمية الكاريبي الذي يقرب منه البلدان الجزرية النامية في المنطقة " . ويشير مصرف التنمية للبلدان الأمريكية الى أنه " مخول منح الائتمانات لمصرف التنمية الكاريبي لكي تستفيد منها فيما بعد البلدان والاقليم التي هي أعضاء في مصرف التنمية الكاريبي ولكنها ليست أعضاء في مصرف التنمية للبلدان الأمريكية ؛ وذلك يتسنى تقديم المساعدة الانمائية الى الجزر الواقعة في منطقة شرقي الكاريبي . ويعتبر مصرف التنمية للبلدان الأمريكية أن هذا اجراء مبتكر في ميداني القانون والعلاقات الاقتصادية الدولية أتاح له تقديم المساعدة للبلدان الجزرية النامية التي ليست أعضاء فيه " .

جيم - المشاريع الصغيرة

٣٣ - يؤكد عدد من الردود على المشاريع الصغيرة بوصفها من المشاكل التي تنفرد بها البلدان الجزرية النامية (١٣) . وتذكر منظمة العمل الدولية ان " هيكل اقتصاداتها يعتمد اعتمادا كبيرا على وجود قطاعات نشيطة من المشاريع ذات النطاق الصغير " . وأرفقت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) بردها ورقة معنونة " الملاج العامة للتنمية الصناعية

••/••

في البلدان الجزرية النامية في منطقة جنوب المحيط الهادى * (١٤) تدافع فيها بالتفصيل عن تنمية المشاريع الصغيرة في هذه البلدان (١٥) . ويفيد برنامج الأمم المتحدة الانمائى أن " فيجي و ابوا غينيا الجديدة وفانواتو طلبت مساعدة البرنامج في تعزيز الوحدات الحكومية التي تقدم المساعدة الاستشارية والتدريب للمنظمين المحليين الذين يقيمون مشاريع صغيرة " . وتكشف منظمة العمل الدولية عن نيتها في التعاون مع الاتحاد الكاريبي في انشاء معهد للمشاريع الصغيرة " يساعد ، على اساس اقليمي في حل مشاكل التنظيم والتصميم والانتاج والتدريب والادارة والتسويق التي تؤثر على المشاريع الوطنية الصغيرة " .

٣٤ - ومن بين الدورات التدريبية المتاحة للمشاركين من البلدان الجزرية النامية تورد الغلبين دورة ينظمها معهد الغلبين للصناعات الصغيرة .

دال - توجيهه الصادرات

٣٥ - في الاجتماع السنوى الثالث لمجموعة الكاريبي للتعاون في التنمية الاقتصادية (١٦) ، قدم مصرف التنمية للبلدان الامريكية مبادرة لايجاد آلية لضمان القروض المقدمة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في أقل البلدان نموا في منطقة شرقي الكاريبي . وفي هذا الاجتماع نفسه قررت مجموعة الكاريبي للتعاون في التنمية الاقتصادية انشاء " المرفق الكاريبي لتنمية المشاريع " وبدأ هذا المرفق العمل في ١ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨١ . ومن الناحية التقنية ، فان هذا المرفق مشروع يتبع برنامج الأمم المتحدة الانمائى . وتتضمن أهدافه الاساسية تحقيق النمو الذاتى والتنمية الذاتية من خلال انشاء المشاريع المتوسطة والصغيرة القوية والتوسع فيها (١٧) .

٣٦ - ويدرك البنك الدولي (٥) ، كما تدرك فيجي (أنظر المرفق) وكيريباتي (أنظر الفقرة ٤٣) أهمية توجيه القطاع الصناعي في الدول الصغيرة وجهة تصديرية ، وان كانت فيجي وكيريباتي تشددان أكثر على الصاعبات التي تواجه تحقيق ذلك .

هاء - الموقع النهائى والنقل والاتصالات

٣٧ - يشير القرار ٦١/٣٥ في تحديد سمة البلدان الجزرية النامية التي تحتاج بصفة خاصة الى اتخاذ تدابير محددة الى " نأيها وقيود النقل والاتصالات ومد المسافات بينها وبين مراكز الاسواق " . ويقر عدد من الردود بأهمية هذه العوامل . ومن المعترف به أيضا أنه نظرا لكثون كثير من البلدان الجزرية الاوحييلية فان هذه القيود يمكن ان تحدث أثرها داخل البلدان النامية الجزرية ، وكذلك فيما بينها وبين باقى العالم (انظر المرفق ، البندان ١٩ و ٢٢) .

٣٨ - وتقول كيريباتي ، في بيانها القطرى امام اجتماع نيوى (١٨) ، ان :

••/••

" انعزال كيرياتي الجغرافي عائق كبير . فضلا عن ذلك فان صغر حجم البلد وتوزعه عبر مساحة شاسعة من المحيط يبرزان هذه المشكلة . وجميع هذه العوائق مسؤولة عن التكاليف الهائلة للنقل بين كيرياتي وشركائها التجاريين الرئيسيين ، مثل المملكة المتحدة و استراليا ونيوزيلندا واليابان و فيجي . وان بعد المسافات بسين مجموعة الجزر يجعل من الصعب تنسيق الأنشطة الاقتصادية وربط جهود التنمية وتوزيع أية منافع عائدة .

" وقد ردت نفقات الشحن والمناولة والتأمين بحوالي ٣٠ في المائة من القيمة الداخلية الجارية للواردات (بسعر التسليم على ظهر السفينة) في ١٩٧٨ . كذلك زادت الرسوم الجمركية ونفقات التوزيع المتعلقة بالسلع الاستهلاكية بنسبة ١٧ في المائة و ٤٠ في المائة على التوالي مما جعل اسعار التجزئة ٢١٠ بالمقارنة بسعر التسليم على ظهر السفينة البالغ ١٠٠ . وفي ١٩٨٠ ، بسبب الزيادة الكبيرة في الرسوم الجمركية على الواردات ، كانت أسعار التجزئة حوالي ٢٢٥ بالمقارنة " بسعر التسليم على ظهر السفينة البالغ ١٠٠ .

" وينطبق مثل ذلك على الواردات . أي أن نسبة الشحن والتأمين والمناولة الى اسعار الصادرات ، تسليم ظهر السفينة ، مرتفعة للغاية . ولذلك فان نفقات الشحن والمناولة تكاليف كبيرة يتمين ادخالها في الاعتبار عند تخطيط مشاريع الانتاج . وقد حدث في بعض الاحيان أن جعلت هذه التكاليف المرتفعة المشروع الانتاجي غير قادر على المنافسة وحتمت التخلي عنه في معظم الحالات " .

ويذكر الاتحاد الاقتصادي الأوروبي في رده أن :

- ٣٩

" الاتحاد يولي ، من جانبه ، في تنفيذ التعاون المالي والتقني ، أولوية للدراسات والمشاريع والبرامج المقدمة من شركائه الجزرية والمتصلة [في جملة أمور] بالنقل البحري والجوي ، . . . وكذلك بالنسبة لتقليل الآثار الضارة الراجعة الى بعد المسافات بينها وبين أسواقها فيما وراء البحار وإلى التجزؤ المادي الداخلي [لها] . . .

" وما له أهمية خاصة بالنسبة للبلدان الجزرية اعلان دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ /الاتحاد الاقتصادي الأوروبي المعني بالنقل البحري والمرفق باتفاقية [لومبي] حيث يبدى الاتحاد استعداد له لمساعدة بلدان أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ ، التي تطلب ذلك ، في تنمية قطاع النقل البحري بها . ويجوز أن يشمل ذلك اجراء دراسات ترمي الى تحسين خدمات النقل البحري ؛ اقامة شركات للنقل البحري ومشاريع مشتركة والتوسع فيها ؛ التزويد بالمساعدة التقنية في نظم النقل البحري المختلفة ؛ توفير دراسات الجدوى والمساعدة التقنية لتحسين كفاية الموانئ " .

- ٤٠ - ويشير أيضا مصرف التنمية الافريقي الى أن " مجموعة المصرف تلعب دورا هاما في تصميم وتمويل وتنفيذ المشاريع التي ترمي الى تعزيز الصلات بين البلدان الجزرية واطي العالم " .
- ٤١ - وتشير الردود المتعلقة بالكاريبي الى النقل الجوي بوجه خاص . وهكذا يذكر برنامج الأمم المتحدة الانمائي أن " الصيانة وادارة المطارات ومراقبة حركة المرور أمور لها الأولوية فسي جزر عديدة بسبب اتصالها المباشر بأغراض السياحة " . وفيما يتعلق بمجموعة الكاريبي للتعاون في التنمية الاقتصادية ، يذكر لاندو (١٧) ان " دراسة تتعلق بعطيات المطارات ، أجرتها منظمة الطيران المدني الدولي بتمويل من مركز القاهرة الديمغرافي ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي ، قدمت الى اجتماع للجنة مخصصة في آذار/مارس ١٩٨١ ، وقد أوصت هذه الدراسة بانفاق حوالي ٩٠ مليوناً من دولارات الولايات المتحدة للنهوض بمرافق المطارات في منطقة الكاريبي دون الإقليمية ، بالإضافة الى امتداد الدراسة الى سورينام " . ويفيد برنامج الأمم المتحدة الانمائي بأن الحكومة الكندية وفرت ٥٠ مليون دولار لتمويل احتياجات المساعدة الرأسمالية والتقنية ذات الأولوية العالية المحددة في الدراسة .
- ٤٢ - ويوجه الاتحاد البريدي العالمي النظر في رده الى القرار رقم ٥ الذي أتخذه " المؤتمر المعني بتوزيع البريد في أفريقيا " المنعقد في ياوندي في الفترة من ٢١ الى ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٨١ وعنوانه " التعاون في ارسال البريد ولاسيما في المبادلات بين البلدان غير الساحلية والبلدان الجزرية " . ويصدر هذا القرار عن الاعتبار القائل بأن " البلدان غير الساحلية والبلدان الجزرية ، بالنظر الى وضعها الجغرافي ، تعتمد على بلدان أخرى في التوجيه البري للبريد وان البلدان غير الساحلية والبلدان الجزرية تعاني من صعوبات بالغة في اتصالاتها بالبلدان النائية لتوجيه البريد برا : تعدد التحويل من وسيلة نقل لأخرى ، وسرقة البريد ، والتأخيرات الطويلة في الارسال ، وتحمل نفقات اضافية مختلفة " .
- ٤٣ - وتنعكس مشاكل الانعزال والبعيد (بطرق عديدة أخرى في ردود مختلفة . والاعلان الصادر عن الاتحاد الاقتصادي الاوروبي ودول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ ينطوي في نصوصه المتعلقة بالمناقشات ، على ادراك للمتطلبات التي يفرضها صغير حجم البلدان النامية الجزرية وعدها عن مراكز الأسواق : " فيما يختص بمناقشات العقود ، فانها ، كقاعدة ، مفتوحة لمشاريع الاتحاد الاقتصادي الاوروبي ودول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ . ومع ذلك فانه في حالة البلدان الجزرية ، يجوز النظر ، على قدم المساواة ، في عطاءات بلد ثالث ، متى كانت هناك أسباب كافية تبرر ذلك . ومن المتوقع أيضا تقرير اجراءات مختصرة للمناقشات بالنسبة للبلدان الجزرية الأقل نموا " .
- ٤٤ - وتلقى منظمة الصحة العالمية الضوء على التجزؤ الداخلي للبلدان الارخبيلية ان تشير الى أنها " تعاونت مع جزر كوك في وضع نظام للاتصالات السلكية واللاسلكية لربط الجزر الخارجية المتناثرة لأغراض الاحالة الصحية والطبية . ويشجع وضع نظم مماثلة لبعض البلدان الأخرى " .

٤٥ - وتذكر منظمة العمل الدولية ما قامت به من انشاء مكاتب لها في " تلك البلدان النامية المنعزلة جغرافيا بغية الاحتفاظ بعلاقات مع الحكومات ومنظمات العمال وأرباب الأعمال . . . وليس القاء الكلام على عواهنه القول بأن هذا النوع من المساعدة والعلاقة يسهم في احساس بالانتماء الى المجتمع الدولي الذي بدونه تنقطع صلة شعوب تلك البلدان الجزرية بهذا المجتمع نتيجة للاتساع الهائل للمحيط الذي يفصل بينها وبينه " .

٤٦ - ومن هذا السياق تبدا أيضا أهمية ما عرضته حكومة استراليا من اقامة مكتب في نيويورك لخدمة المهام الدبلوماسية للبلدان الجزرية الصغيرة في المحيط الهادئ لدى الأمم المتحدة (١٨) .

واو - القوة العاملة

٤٧ - " يعترف القرار ٦١/٣٥ بأهمية نقص القوة العاملة بالنسبة الى البلدان النامية الجزرية بإشارته الى " نقص الخبرة التسويقية " و " قلة الموظفين الاداريين " . وينعكس هذا الموضوع في بعض الردود . فقد ذكر برنامج الأمم المتحدة الانمائي ان " نقص القوة العاملة الماهرة قيد رئيسي في بلدان [كاريبية] متعددة ، ولا سيما في الجزر الصغيرة " وكان لاندو (١٧) أكثر صراحة ان ذكر أنه : " في مجرى عمليات مجموعة الكاريبي للتعاون في التنمية الاقتصادية أصبح واضحا بقدر كبير ، اذا صح أن الأمر لم يكن قبل ذلك واضحا بالفعل ، ان المختنق الخطير في التنمية الكاريبية لا يرجع لنقص رأس المال بقدر ما يرجع لنقص المشاريع الجيدة الاعداد ، ثم ، آخر ، الأمر ، نقص الموارد البشرية المدربة بقدر كاف واعداد كافية ، وهو ما يلزم للاضطلاع بالمهمة الضرورية وهي تحديد مشاريع التنمية واعدادها وتقييمها " .

٤٨ - وحيث ان من أسباب هذا النقص هجرة الفنيين والعمال المهرة " فانه يحتمل أن يكون راجعا الى الحجم المحدود للسكان أكثر مما هو راجع لأوجه القصور التعليمية (انظر المرفق ، البندين ٢ و ٢٤) وهناك استجابة متصورة لمواجهة هذا النوع من النقص وهي الاستعانة بمن يسميهم برنامج الأمم المتحدة الانمائي " المفترين الوطنيين " . وهكذا يذكر البرنامج أنه قد " اعدت مشاريع لتوظيف المفترين الوطنيين لأغراض متعددة القطاعات في جزر غرينادين ودمينيكا وسانت فنسنت وسانت لوسيا وغرينادا " . وفي المحيط الهادئ ، " شارك برنامج الأمم المتحدة الانمائي في بعثة من أمانة الكومنولث / استراليا لدراسة تنفيذ الخدمات الاستشارية الاقليمية المقترحة للمحيط الهادئ ، وهي البعثة التي بحثت مدى توافر الموظفين المؤهلين بوجه عام في بلدان المحيط الهادئ النامية الجزرية للاضطلاع بخدمات استشارية لأغراض التنمية " . وعلى نفس الوتيرة ، يتضمن رد اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ معلومات بان أحد مواطني ساموا عهد اليه بمهمة استشارية لمدة ستة أشهر في ساموا برعاية فريق الأمم المتحدة الاستشاري المتعدد البلدان والاختصاصات لشؤون التنمية والنهج المشترك بين البلدان الذي بحث اعلاه هو أيضا محاولة لمواجهة نقص القوة العاملة التنظيمية والادارية .

زاي - الطاقة

- ٤٩ - تظهر أرقام الطاقة على نحو بارز في ردود عديدة ، ولا سيما في رد كل من برنامج الأمم المتحدة الانمائي ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية . ويدرج الاتحاد الاقتصادي الأوروبي الطاقة بين أولوياته استجابة لطلبات من البلدان الجزرية النامية . وتفيد اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ بأن برنامج تنمية الطاقة في المحيط الهادئ التابع لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي واللجنة المذكورة في مرحلة متقدمة من الاعداد . وتتعلق غالبية الأنشطة التي أبلغ عنها فعلا مجيئون عديدون بالتنقيب عن البترول - وخاصة في البحر - والاقتصاد فسي استخدام الطاقة ، بدون اغفال لمصادر الطاقة المتجددة .
- ٥٠ - وتذكر اللجنة الاقتصادية لأوروبا في ردها أن الطاقة الكهربائية ، وهي هيئة فرعية رئيسية للجنة الاقتصادية لأوروبا ، تركز منذ عام ١٩٧٦ اهتماما لموضوع امدادات الطاقة الكهربائية للمناطق الجزرية وللمناطق المعزولة أو النائية عن شبكة الطاقة الوطنية . والغرض من هذا المشروع هو تيسير وتعجيل نقل التكنولوجيا في هذا الميدان من البلدان التي تملك أفضل الخبرات الى البلدان الجزرية الأوروبية ، ولا سيما الآخذة في النمو من وجهة النظر الاقتصادية .
- ٥١ - وفي ادارة الأمم المتحدة للتعاون التقني لأغراض التنمية وحدة خاصة معنية بمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة وهي ناشطة في عدة بلدان نامية جذرية . وتعمل الادارة المذكورة أيضا في مشاريع التعاون التقني في مجال الطاقة التقليدية في عدد من تلك البلدان . على أنه يتعذر التحقق ، من واقع رد ادارة التعاون التقني لأغراض التنمية ، مما اذا كانت تعتبر نوع الطلب الذي تتلقاه من البلدان الجزرية النامية مميذا عما تتلقاه من البلدان النامية الأخرى .

حاء - الزراعة

- ٥٢ - يتحدث عدد من الردود عن المساعدات المقدمة للزراعة في البلدان الجزرية النامية ، ولكن لا يمكن من واقع هذه الردود تبين ملامح للزراعة الجزرية متميزة على نحو مطرد من الزراعة في البلدان النامية الأخرى . على أن الفلبين تشير الى ما قدمته من مساعدة لقطاع جوز الهند في ساموا وجزر ملديف . ولا ريب ان هذا القطاع وأهمية خاصة للبلدان الجزرية في المحيط الهادئ والهندي .

ط١٠ - الموارد البحرية

٥٣ - تذكر منظمة الأغذية والزراعة في ردها أن :

"أحدى العقبات الرئيسية أمام تنمية البلدان الجزرية هي عجزها عن استغلال ثروتها البحرية . فكثير من الجزر لا تستطيع رغم قربها من مناطق الصيد الوفير تحسين أساطيل صيدها ومنافسة الأساطيل الأجنبية واستغلال هذا المورد الى أقصى حد (١٩) ."

"لقد أدى انشاء المناطق الاقتصادية الخالصة الى ايجاد فرص جديدة لتنمية المصايد في البلدان الجزرية ، وتقوم منظمة الأغذية والزراعة بموجب برنامج المناطق الاقتصادية الخالصة ومقوماته بمساعدة بلدان جزرية كثيرة على زيادة تحسين الاستغلال والاستخدام الأمثل ، على أساس من الادارة الرشيدة ، لموارد المصايد في حدود ولايتها الموسعة ، مع التركيز على تنمية المصايد الحرفية والصغيرة " .

٥٤ - وتركز كيرياتي على الأهمية الفائقة لهذه المسألة في حالتها هي فتقول (١٨) : "بعد استنفاد الفوسفات في نهاية عام ١٩٧٩ ، أصبح من الجوهري ايجاد مصادر جديدة للدخل والعمالة ، ولهذا الغرض تتابع الحكومة بهمة عدة مشاريع في قطاع المصايد لاستكشاف الامكانيات البحرية التي لا شك في وجودها . وقد شمل الاعلان الذي صدر في عام ١٩٧٨ بجعل منطقة المصايد تمتد ٢٠٠ ميل منطقة بحرية تزيد على مليون ميل مربع . ومع ذلك ستضي سنوات عديدة قبل أن تؤتي هذه المشاريع ثمارها " . بل انها تضيف ببساطة أكثر أنه "لم يتم التوصل الى أي مورد رئيسي جديد سوى البحار ، وعلى الأرجح لن يوجد مورد آخر " .

٥٥ - وتذكر منظمة الأغذية والزراعة أيضا أن الجزر الصغيرة تواجه مشاكل خاصة تتعلق بالأسماك : "ومن أجل جعل المساعدة المقدمة الى الجزر الصغيرة متفقة مع احتياجاتها المحددة ، ركزت هيئات المصايد التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة ، خصوصا لجنة موائد الأسماك في المنطقة الغربية الوسطى من المحيط الأطلسي ، اهتمامها على حصر المشاكل المحددة التي تواجه الجزر الصغيرة . واحدى هذه المشاكل مثلا هي انخفاض انتاجية المياه البحرية بوجه عام وموسميتها في كثير من البلدان الجزرية الصغيرة ، أما بالنسبة للمناطق المكتظة بالسكان فهناك خطر الافراط في صيد الموارد الجرفية التي تكون محدودة في العادة " .

٥٦ - وهناك قلة من الدول ، بما في ذلك النامية منها ، تخصص بالذكر ما تقدمه من مساعدة لقطاع المصائد .

٥٧ - وتندر الاشارات الى الموارد المعدنية البحرية في الردود الواردة ، باستثناء ما يتعلق منها باستكشاف النفط في المناطق الساحلية . ومع ذلك تتحدث اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا

والمحيط الهادئ في تقريرها عن "اللجنة الحكومية الدولية لتنسيق الاستكشاف المشترك للموارد المعدنية في المناطق الساحلية من جنوب المحيط الهادئ وما يقوم به مشروعها الاقليمي المساند التابع لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي من استقصاء للمكانيات المعدنية في جنوب المحيط الهادئ . والحكومات الأعضاء في اللجنة المذكورة هي : بابوا غينيا الجديدة ، وتونغا ، وجزر سليمان ، وجزر كوك ، وساموا ، وفانواتو ، وفيجي ، وكيريباتي ، ونيوزيلندا . ويقوم مشروع البرنامج الانمائي الذي يقع في سواحل جزيرة فيجي ببحث منهجي ومنسق لتحديد وجود أو عدم وجود امكانيات لدى البلدان الأعضاء من الموارد [المعدنية] وما يتصل بها من الموارد الطبيعية " .

١٤ - القدرة على البقاء

٥٨ - أوصى مؤتمر لممثلي الجزر الصغيرة في المحيط الهادئ والمحيط الهندي عقد في كانبيرا في ١٩٧٩ / سبتمبر ١٩٧٩ باحراء دراسات في قضايا مختلفة ، احداها مدى قدرة الاقتصادات القومية للدول الجزرية الصغيرة على البقاء . وتجري حاليا تحت رعاية مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية دراسة لهذا الموضوع ولكنها تتعلق بالبلدان النامية الجزرية في جميع مناطق الكرة الأرضية .

٥٩ - والحقيقة أن الردود الواردة على المذكرة الشفوية التي بني عليها هذا التقرير تكرر التشديد على مشكلة القدرة على البقاء ، وخاصة فيما يتعلق بمنطقة الكاريبي . فبرنامج الأمم المتحدة الانمائي يشير الى " وهن الهيكل الاقتصادي " للبلدان الجزرية في هذه المنطقة . ويقول لاندوا " انه اتضح في عام ١٩٧٧ أن سرعة تدهور الموقف الذي ساء كثيرا منذ أزمة الطاقة في عام ١٩٧٣ ، بالإضافة الى المشاكل الهيكلية للاقتصاد الكاريبي ، تستلزم تدفقا هائلا ومتصلا من المساعدات الانمائية الخارجية ، بما في ذلك الدعم الطارئ لميزان المدفوعات . ولا بد من القيام . . . بمجهود خاص في نطاق اختصاصات المجموعة الكاريبية للتعاون على التنمية الاقتصادية لحل مشكلة ميزان المدفوعات الحادة في هذا الاقليم الفرعي خشية أن تتزعزع الثقة بها اثمانيا في المستقبل القريب فيما يتعلق بالاقتراض التقليدي " (١٧) .

٦٠ - ويتحدث البنك الدولي عن " الحاجة الى نهج خاصة ومبتكرة لدفع أقل البلدان نموا في منطقة شرق الكاريبي نحو الوضع الذي تقوى فيه على البقاء " ماليا واقتصاديا ومن حيث الايرادات العامة " (٥) .

٦١ - ويان كيريباتي ، الواقعة في المحيط الهادئ ، يكشف عن أمور هامة في هذا الصدد (١٨) . فهو يذكر أن :

" خيارات كيريباتي في مجال التجارة والتنمية الاقتصادية محدودة بشكل خطير بسبب العوامل التي تنفرد بها الدول الجزرية الصغيرة . . . ويمكن اظهار اعتماد كيريباتي على المساعدات الخارجية في جميع مشاريعها الانمائية ما يلي :

.. / ..

المتحصلات في ١٩٧٣ - ١٠ في المائة من الناتج القومي الاجمالي
المتحصلات في ١٩٧٨ - ١٦ في المائة من الناتج القومي الاجمالي
المتحصلات في ١٩٨٠ - ٥٨ في المائة من الناتج القومي الاجمالي

" وفي الوقت الذي نالت فيه كيرياتي استقلالها السياسي كانت قد خسرت استقلالها الاقتصادي وأصبحت تزداد اعتمادا على السلع والأموال والمساعدات والوظائف والتكنولوجيا الأجنبية أكثر من أي وقت مضى . ومهما يكره شعبنا الاعتماد على المساعدة فان الحكومة تدرك أنها سبيلنا الوحيد لبلوغ الاستقلال الاقتصادي على المدى الأطول " .

كاف - الكوارث الطبيعية

٦٢ - ان التعرض للكوارث الطبيعية غير مذكور في فقرة القرار ٣٥ / ٦١ التي تحدد المشاكل الخاصة بالبلدان الجزرية النامية . ومع ذلك فان الكوارث الطبيعية هي موضوع الفقرة ٢ (هـ) " ١ " من قرار مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (١١ د - ٥) بشأن الاجراءات المحددة المتصلة بالاحتياجات والمشاكل التي تنفرد بها البلدان الجزرية النامية . وقد تعرض لهذا الموضوع عدد من السردود الواردة من الدول والمنظمات .

٦٣ - وتذكر منظمة الأغذية والزراعة أن " احدى المشاكل التي تؤثر في العديد من البلدان الجزرية النامية هي كثرة وقوع الكوارث الطبيعية مثل الانفجارات البركانية والزلازل والأمواج المدية والأعاصير . وتساعد منظمة الأغذية والزراعة البلدان المتضررة من هذه الحوادث من خلال مكتب عمليات الاغاثة الخاصة التابع لها . وهذه المساعدة ذات طبيعة طارئة أو قصيرة الأجل . . . أما في حالات الطوارئ التي لها آثار أطول أمدا ، مثل تلك التي يسببها الجفاف ، فان تدابير الاغاثة قد تشمل برامج للانعاش وأشكالا مماثلة من المساعدة المقدمة لتسهيل الانعاش والتنمية . كذلك يجري تقديم المساعدة الغذائية الطارئة بالتعاون وثيق مع برنامج الأغذية العالمي " .

٦٤ - وتفيد منظمة الصحة العالمية أن في منطقة الكاريبي " فريقا متأهبا للكوارث أنشيء خصيصا للبلدان الجزرية ، بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة لتنسيق عمليات الاغاثة في حالات الكوارث ومع الصليب الأحمر ووكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية " ، أما في المحيط الهادئ فهناك " أفرقة للبرامج القطرية مقرها سوا وتستطيع الاستجابة بسرعة للحاجات العاجلة للبلدان ، بما في ذلك الاغاثة الصحية من الكوارث " .

٦٥ - كذلك يشير لاندوا في دراسته عن المجموعة الكاريبية للتعاون في التنمية الاقتصادية الى " شدة التعرض للنكبات الطبيعية مثل الأعاصير (التي كانت لها في عامي ١٩٧٩ و ١٩٨٠ آثار مدمرة على عدد من البلدان الكاريبية) " (١٧) .

٦٦ - ويشارك حاليا مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية مع مكتب الأمم المتحدة لتنسيق عمليات الاغاثة في حالات الكوارث في دراسة عن تعرض البلدان الجزرية النامية للكوارث الطبيعية . وتشير المنظمة العالمية للأرصاد الجوية في ردها الى برنامجها المتعلق بالزوابع الاستوائية الذي يستهدف انشاء نظم قومية منسقة اقليميا تكفل التقليل الى أدنى حد من الوفيات والاضرار الناشئة عن الزوابع الاستوائية .

٦٧ - ويذكر التقرير السنوي لمدير مكتب جنوبي المحيط الهادئ للتعاون الاقتصادي لعام ١٩٨٠ / ١٩٨١ أن بلدان المكتب تنظر في توصيات تتعلق باتقاء الكوارث الطبيعية والتأهب لها والتغلب على آثارها . وفي الوقت نفسه " يتشاور مكتب جنوبي المحيط الهادئ للتعاون الاقتصادي مع المنظمات الدولية المعنية (رابطة جمعيات الصليب الأحمر ، ومكتب تنسيق عمليات الاغاثة في حالات الكوارث ، ومركز الشرق والغرب) بشأن مسائل مثل انشاء مستودعات اقليمية ، وتدريب موظفي الجزر على التأهب للكوارث والاغاثة منها ، وانشاء شبكة اقليمية لموجات زلازل المحيطات . . . وشركات اتحاد الخطوط الجوية لجنوب المحيط الهادئ مستعدة لاجابة أية طلبات تتعلق بنقل امدادات الاغاثة والموظفين الى المناطق المنكوبة مجانا أو بتكاليف مخفضة في الظروف التي تعلن فيها حالة الطوارئ الكاملة " .

لام - البيئة

٦٨ - يفيد التقرير السنوي لمدير مكتب جنوبي المحيط الهادئ للتعاون الاقتصادي بحدوث تقدم مطرد في برنامج البيئة الاقليمي لجنوبي المحيط الهادئ .

٦٩ - ولنأى الجزر جانب شائق هو أنه يمكن أن يكون واقيا - وان يكن مزعزا - من أنواع معينة من الأمراض . ويبرز هذا بوضوح في رد منظمة الصحة العالمية :

" من حسن حظ سيشيل أنها ليست معرضة لكثير من الأمراض المدارية المعهودة التي قد تكون الملاريا أكثرها شيوعا في المناطق المدارية الأخرى . فلم تحدث أبدا حالة من حالات الحمى الصفراء أو داء المثقبيات أو نحوهما من الأمراض ، ولم تظهر في السنوات الأخيرة أية حالة من حالات الجدري أو التيفوس أو الكوليرا . ويمكن أن يعزى اختفاء الحصبة والدفتريا وشلل الأطفال في غضون السنوات الثلاث الأخيرة الى الجهود التي بذلتها الدوائر الصحية والاجراءات الوقائية التي اتخذتها .

" وفي جزر القمر ، تمثل حملة مكافحة الملاريا احدى أولويات الحكومة ، وكذلك الأمر ، بقدر أقل ، بالنسبة لحملة مكافحة داء الخيطيات في بعض الجزر . ونظرا لموقع جزر القمر النائي يمكن الاضطلاع ببرنامج للقضاء على هذين المرضين فيها ، على نحو ما تم في جزر المحيط الهندي الأخرى .

* ومنذ القضاء على الملاريا [في موريشيوس] في أواخر الستينات ، سجل عدد متزايد من الحالات الوافدة التي يمكن أن تعزى لزيادة حركة الأفراد الآتية من بلدان مصابة بالملاريا . وقد تجلى ضعف موريشيوس واستعدادها للاصابة اثر حدوث اعصار جيرفيسس [١٩٧٥] حين سجل ما يقرب من ٥٥ حالة ملاريا منها ٣٩ حالة لأفراد من السكان المحليين وقد بلغ عدد حالات اصابة السكان المحليين أوجه في عام ١٩٧٧ . وهبط هذا العدد بعد ذلك بفضل التدابير الفعالة لمكافحة الملاريا . وعلى العكس من ذلك ، استمر عدد الحالات الوافدة في الازدياد في الفترة ١٩٧٧ - ١٩٧٨ . وفي أعقاب الأمطار الغزيرة التي هطلت في أوائل كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٩ ، والتي تلتها ثلاثة أعاصير متلاحقة في كانون الثاني / يناير وشباط / فبراير ، اكتشفت بورتان نشاطتان للمرض وبالإضافة الى ذلك اكتشفت حالات متفرقة من الملاريا لدى السكان المحليين وكان أحد العوامل المساعدة في ذلك حدوث تغيير في سلوك الجرثوم الناقل للمرض .

* [وفي الرأس الأخضر] تم القضاء على الملاريا في عام ١٩٦٩ . على أنه ابتداء من عام ١٩٧٣ فصاعدا ، ظهرت بعض الحالات في جزيرة سانتياغو . وفي عام ١٩٧٨ عشر على ٢٥٠ حالة . وقد أنشئت وحدة للملاريا لمكافحة هذا الهماء * .

رابعاً - الموجز والنتائج

- ٧٠ - عملاً بقرار الجمعية العامة ٣٥ / ٦١ ، طلبت أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) من الحكومات والمنظمات الدولية تزويدها بمعلومات عن التدابير المتخذة من قبل المجتمع الدولي لتلبية الاحتياجات التي تنفرد بها البلدان الجزرية النامية .
- ٧١ - وقد بين عدد من الردود ، وخاصة الواردة من الدول ، أن الجهة المرسلة للرد لا تصنف البلدان الجزرية النامية على أنها مجموعة خاصة . كما أن رداً كبيراً أعطت أرقاماً عن المساعدة المقدمة لبلدان جزرية نامية معينة ، دون تقديم تفاصيل عن الغرض من هذه المساعدة . وهناك رداً أخرى أوردت وصفاً للمساعدة المقدمة لأنشطة كان يمكن أن تتواجد في أي مكان من العالم النامي . وان تصادف تواجدها في الجزر في هذه الحالة المعينة .
- ٧٢ - وهناك من الردود ما ركز ما على منطقة البحر الكاريبي أو على منطقة المحيط الهادئ ، وهما المنطقتان اللتان فيهما أكبر تجمع للبلدان الجزرية النامية ، ولكن تلك الردود تناقش مسائل تنفرد بها المنطقة أكثر مما تنفرد بها البلدان الجزرية النامية .
- ٧٣ - غير أن نسبة كبيرة من الردود كانت إما مفصلة بما يكفي للتمكين من استخلاص نتائج فيما يتعلق بالتدابير التي تلي الاحتياجات التي تنفرد بها البلدان الجزرية النامية ، أو أنها في الواقع علققت صراحة على هذه الاحتياجات وعلى الإجراءات التي تتطلبها .

٧٤ - وكانت الصفة التي أکدها الجميع أكثر من غيرها هي صغر الحجم . وكانت الوسيلة التي تناولتها الردود كثيرا هي اتباع نهج مشترك بين البلدان لتقديم المساعدة . وغالبا ما ذكر النقص في اليد العاملة الادارية والتنظيمية . غير أنه نظرا لكون البلدان النامية الجزرية ، كما هو ملاحظ ، مصدرا من مصادر العمال المهاجرين الفنيين والمهرة ، فان النقص يدل ، فيما يبدو ، على صغر مجموع عدد السكان أكثر مما يدل على وجود نواحي نقص تعليمية . فاذا كان مجموع عدد السكان صغيرا ، ازدادت صعوبة المحافظة على وجود النطاق الكافي من المهارات والمهن ، وأوحتى مجرد العثور على أشخاص يقومون بكل الأعمال التي تدعو الحاجة الى القيام بها . كما انه ينطوى على نقص في فرص الاحتراف حيث يكون السلم الوظيفي قصيرا . كما تواتر في الردود ذكر الأعمال الصغيرة كنتيجة لصغر البلد ما يتطلب مساعدة محددة . ومع هذه الردود يبين استحسان - ومصاعب - توجيه الصناعة نحو التصدير .

٧٥ - ويتواتر ذكر الموقع النائي كمشكلة تنفرد بها البلدان الجزرية النامية . والموقع النائي للبلدان الجزرية الصغيرة أمر يمكن أن يتفاقم بفعل بعد الجزر المنفردة بعضها عن البعض في السدول الأرخبيلية . ومهما يكن من أمر ، فان هذا يشير مشاكل محددة لا تقتصر على مجالي النقل والاتصالات .

٧٦ - فالموقع النائي ينطوى أيضا على العزلة ، بما في ذلك بوجه خاص الصعوبة في التمثيل الكافي في اجتماعات الأمم المتحدة . وعلى الرغم من اسهام الأمم المتحدة في تكاليف الاشتراك في بعض الاجتماعات الرئيسية للأمم المتحدة ، مثل الجمعية العامة ، فان التكاليف تقع في معظم الحالات كليا على كواهل الحكومات صاحبة العلاقة ، وهذا يمكن أن يشكل عبئا على الميزانية يكفي لمنع حتى البلد الجزري النائي المتقدم نسبيا ، اذا كان بلدا صغيرا ، من الاشتراك في الاجتماعات . وحتى في حال توفر التمويل ، فان النقص في عدد الاداريين الذين يمكن اعفاؤهم من مسؤولياتهم في وطنهم كي يحضروا الاجتماعات ، يمكن أن يشكل عقبة أخرى . ومن الواضح أن أصغر البلدان ليس في وسعها الاحتفاظ بنطاق كامل من المناصب الدبلوماسية وتوفير الموظفين لها . وهكذا قد لا يكون في وسعها المشاركة على الدوام في المفاوضات الدولية التي تستمر طويلا ، رغم أن هذه المفاوضات قد تؤثر بشكل جدي على مستقبل هذه البلدان .

٧٧ - ونظرا لأن قرار الجمعية العامة ٣٥ / ٦١ يدعو المؤسسات المختصة في منظومة الأمم المتحدة الى اتخاذ مزيد من التدابير عند اللزوم ، لتعزيز قدرتها على الاستجابة بصورة فعالة للاحتياجات المحددة للبلدان الجزرية النامية في أثناء عقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث ، فان مسألة التمثيل مسألة هامة . ومن الضروري تقرير الطريقة المثلى التي تستطيع البلدان المعنية أن تعبر بها عن الاحتياجات المحددة التي ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة تلبيتها . وفي هذا الاطار يثور السؤال عن المكان الذي ينبغي أن يتركز فيه الاهتمام في منظومة الأمم المتحدة ببرنامج العمل لصالح البلدان الجزرية النامية .

- ٧٨ - واقتصادات البلدان الجزرية النامية ، وخاصة اذا كانت من أصغر البلدان ، يمكن أن تكون شديدة الضعف . فبعضها تنقصه الامكانيات الاقتصادية للاحتفاظ لسكانها حتى بمستويات المعيشة الدنيا المقبولة ، دون دعم خارجي مستمر ، وخاصة في ظل المناخ الاقتصادي الدولي المتدهور الحالي . وقد تعرض بعض الردود لهذه المسألة المتعلقة بالقدرة على البقاء اقتصاديا .
- ٧٩ - والطاقة هي مشكلة تشمل العالم بأسره ؛ ومع ذلك فقد ذكرت مرارا بصدد البلدان الجزرية النامية حيث قد تكون الحلول المحددة هي المناسبة . فضلا عن تدابير التوفير في استهلاك الطاقة ، فقد كان استكشاف أعماق البحار والطاقة النظيفة من بين المسائل المطروحة .
- ٨٠ - ولقيت الموارد البحرية ما تستحقه من اهتمام في الردود الواردة ، وذلك بالنظر ، بوجه خاص ، للفرص التي يوفرها للبلدان الجزرية النامية اعلان جعل بعض المناطق مناطق اقتصاد يية خالصة . وقد وسعت هذه المناطق بدرجة كبيرة قاعدة الموارد بالنسبة لكثير من البلدان الجزرية النامية . وهذا يشمل موارد البحر نفسه ، مثل الأسماك ، أو موارد قاع البحر وما تحته ، مثل المعادن أو النفط . وتواجه هذه البلدان الآن تحديا هو ادماج هذه الموارد في استراتيجياتها الانمائية الوطنية .
- ٨١ - وتشغل مكانا بارزا في الردود الكوارث الطبيعية مثل الأعاصير المدارية ، والجفاف والانفجارات البركانية ، والهزات الأرضية ، والأمواج المدية والأمواج السنامية .
- ٨٢ - ولم يرد سوى القليل من الاشارات الى المسائل المحددة المتصلة بالبيئة في البلدان الجزرية النامية . وتشير الى البيئة في هذا السياق الفقرة ٦١ من قرار الأونكتاد ٩٨ (د - ٤) والفقرة ٥ من قرار الأونكتاد ١١١ (د - ٥) . وهذا الحذف يستحق الذكر ، لاسيما وأنه يبدو على تعارض مع النتائج التي توصلت اليها الأبحاث التي أجريت بشأن الجزر (٢٠) .

الحواشي

- (١) يشير القرار ٦١/٣٥ الى القرارات ١٥٦/٣١ المؤرخ في ٢١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٦ ، و ١٨٥/٣٢ المؤرخ في ١٩ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٧ ، و ٢٠٥/٣٤ المؤرخ في ١٩ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٩ .
- (٢) " التقدم المحرز في تنفيذ الاجراءات المحددة لصالح البلدان الجزرية النامية (A/32/126) " و " برنامج عمل لصالح البلدان الجزرية النامية (A/34/544) " .
- (٣) النص الكامل للردود متوفر لدى امانة الاونكتاد .
- (٤) وردت العبارة ذاتها ، لأول مرة ، في القرار ١١١ (د - هـ) الذي اتخذه مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية في حزيران / يونيه ١٩٧٩ .
- (٥) البنك الدولي : " المجموعة الكاريبية : الحالة الراهنة واحتمالات المستقبل " ، التقرير رقم ٣٩٣٧ - CRG ، المؤرخ في ٢٤ ايار / مايو ١٩٨٢ .
- (٦) اقل البلدان نموا الاعضاء في الاتحاد الكاريبي هي : انتيغوا ، وبربودا ، وبليز ، ودومينيكا ، وسانت فنسنت وجزر غرينادين ، وسانت كيتس - نيفيس ، وسانت لوسيا ، وغرينادا ، ومونتسيرات .
- (٧) في " التقرير السنوي للمدير عن الفترة ١٩٨٠ / ١٩٨١ " ، الذي ارفق برده المكتب .
- (٨) في بيان قطري مقدم من فيجي عن المشاكل الخاصة بالبلدان الجزرية الأصغر حجما ، استفسر في المحضر المتفق عليه للاجتماع المعني بالمشاكل الخاصة بالبلدان الجزرية الأصغر حجما والمقترحات المتعلقة بانشاء صندوق خاص بجزر المحيط الهادي ، ألوفي ، نيوي ، من ٩ الى ١٢ شباط / فبراير ١٩٨٢ (الوثيقة /82/1/SPC ، المرفق برده مكتب جنوبي المحيط الهادي للتعاون الاقتصادي) .
- (٩) اقل البلدان نموا ، واكثر البلدان تضررا بالازمة الاقتصادية والكوارث الطبيعية ، والبلدان الجزرية ، والبلدان غير الساحلية . (ملاحظة من الاتحاد البريدي العالمي) .
- (١٠) بابوا غينيا الجديدة ، بربادوس ، ترينيداد وتوباغو ، توفالو ، تونغا ، جامايكا ، جزر البهاما ، جزر سليمان ، جزر القمر ، دومينيكا ، الرأس الأخضر ، ساموا ، سان توماس وبرينسيبي ، سانت فنسنت وجزر غرينادين ، سانت لوسيا ، سيشيل ، غرينادا ، فانواتو ، فيجي ، كيريباتي ، مدغشقر ، موريشيوس ، (البلدان التي تحتها خط يصنفها ايضا الاتحاد الاقتصادي الاوروبي ضمن اقل البلدان نموا بمفهوم اتفاقية لومي . وهناك في الجملة ٦٣ بلدا من بلدان افريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادي .

الحواشي (تابع)

- (١١) انظر الحاشيتين ٥ و ٦ أعلاه .
- (١٢) أكدت قيمة هذا النهج فيما يتعلق بالبلدان النامية الجزرية في قرار الاونكتاد ١١١ (٥-٥) ، الفقرة ٢ (ز) و (ح) .
- (١٣) بعض جوانب المشكلة موضحة في مرفق هذا التقرير ، انظر مثلا البنود ٢ و٤ و ١١ و ١٤ و ١٨ و ١٩ و ٢٠ .
- (١٤) اليونيدو/المركز الدولي للدراسات الصناعية - ١٤٧ ، ٢٠ شباط/فبراير ١٩٨٠ .
- (١٥) المرجع نفسه ، الصفحات ٣٠٤ - ٣٠٩ .
- (١٦) يشترك في رعاية مجموعة الكاريبي للتعاون في التنمية الاقتصادية البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية ومصرف التنمية الكاريبي وبرنامج الامم المتحدة الانمائي .
- (١٧) مجموعة الكاريبي للتعاون في التنمية الاقتصادية : اطار متعدد الاطراف للتقدم دون الاقليمي ، بقلم جورج د . لاندو ؛ مرفق برود مصرف التنمية للبلدان الأمريكية .
- (١٨) هذا وارد في المحضر المعتمد للاجتماع المعني بالمشاكل الخاصة للبلدان الجزرية الصغيرة والمقترحات الخاصة بانشاء صندوق لجزر المحيط الهادئ . (انظر الحاشية ٨ أعلاه) .
- (١٩) في هذا الصدد يذكر برنامج الامم المتحدة الانمائي ان " التونة من أواخر موارد الصين الرئيسية في العالم التي لم تستغل بصورة كافية " .
- (٢٠) انظر على سبيل المثال " الصلات بين السكان والبيئة في الجزر المدارية: حالة جزر فيجي الشرقية " MAB Technical Notes 13 ، اليونسكو ، ١٩٨٠ .

المرفق

الصعوبات التي تواجهها الاقتصادات الجزرية الصغيرة

مقتطف من البيان القطري المقدم من فيجي عن المشاكل
الخاصة للبلدان الجزرية الصغيرة (١)

العوامل التالية هي موجز لعدد قليل فقط من سلسلة من الصعاب التي تواجهها
الاقتصادات الصغيرة :

- ١ - ان وجود أعداد قليلة من السكان في اقاليم شاسعة نوعا ما ينحو الى أن يكون مقترنا
بارتفاع تكاليف الفرد الواحد فيما يتعلق بالهياكل الأساسية ، وتعوق المسافات الداخلية سوق
العمل فضلا عن أسواق السلع والخدمات النهائية وتوزيع السلع الجماعية ؛ وقد يكون لتناثر الاقليم
على عدد من الجزر غير المجمعة بصورة وثيقة أثر ضار بنوع خاص .
- ٢ - ويندر بالنسبة لأمة صغيرة وجود أماكن جذابة كمواقع للصناعة وذلك لمحدودية توفر الارض
فيها ، ولكونها منطقة بالغة الصغر فيما يتعلق بتوظيف اليد العاملة .
- ٣ - وهناك ، فيما يبدو ، تلف غير صحي من جانب حكومات صغيرة كثيرة لعرض حوافز
ضريبية وحوافز مماثلة لتعويض عيوبها الواضحة فيما يتعلق بالموقع ، وهي بذلك تزيد من الخسارة
في إيراداتها ، ومن شغف المستثمرين الأجانب بالتردد على تلك الجزر .
- ٤ - فيما يتعلق بأى سلعة ، تكون الكميات الواردة أو الخارجة صغيرة نسبيا بالمقارنة مع
التجارة العالمية ؛ وحسب الحالة ، فان ذلك يؤدي الى مركز متواضع في السوق أو الى وجود
فرص للانتفاع من التمييز في الأسعار .
- ٥ - وكلما صغر الاقتصاد ، كبرت الفرصة في أن يكون للمستوردين احتكارات فعلية ؛ وقد
يؤدي ذلك الى واردات باهظة الثمن على نحو لا لزوم له ، وخاصة اذا قامت الحكومة ، في محاولة
للاحتفاظ بالمستوى المنخفض للأسعار ، بفرض هامش مثوى ثابت بالنسبة للسلع العمالية .

(أ) مستنسخ في " المحضر المعتمد " للاجتماع المعني بالمشاكل الخاصة للبلدان
الجزرية الصغيرة والمقترحات الخاصة بانشاء صندوق لجزر المحيط الهادى* ، المعقود في ألوفى ،
ينوى ، في الفترة من ٩ الى ١٢ شباط/فبراير ١٩٨٢ . وقدم مكتب جنوب المحيط الهادى*
للتعاون الاقتصادي المحضر المتفق عليه بوصفه مرفقا لردّه .

- ٦ - وقد تضطر الاقتصادات الصغيرة العاجزة ماديا عن انتاج سلع معينة غير قابلة للتجارة فيها الى استيراد هذه السلع .
- ٧ - وتضطر الاقتصادات الصغيرة الى استيراد السلع التي يمكنها انتاجها بنفسها اذا كان طلبها على هذه السلع أقل بكثير مما يسمح بكفاءة الانتاج على الصعيد الوطني ، وان لم تكن آفاق تصدير هذا الانتاج جيدة للغاية .
- ٨ - وقد تكتسب مواد البناء غير القابلة للتجارة عموما ، عند استيرادها في المجتمعات الصغيرة ، جانبا زائفة قوية بسبب أسعارها الباهظة جدا ؛ وقد يعني ذلك حدوث زيادة غير منطقية في الحاجة الى النقد الأجنبي .
- ٩ - وحيث أن الصادرات في بلد صغير تكون مقصورة على عدد صغير من السلع التي لا تكون في أحيان كثيرة من نوع السلع النهائية ، فان احتياجات الشحن بالنسبة للسلع الواردة والخارجة تكون غير متماثلة ؛ ومن ثم فان أسعار الشحن للواردات والصادرات تميل الى الاختلاف ، وربما تتضخم كلاهما نتيجة لتكاليف العنابر الفارغة أو شبه الفارغة في السفن جيئة أو ذهابا على الأقل .
- ١٠ - وربما تكون الاسعار منخفضة فيما يتعلق بالحاويات المتجهة للخارج بوجه خاص ، إلا ان حدثت وتوفرت سلعة تصديرية مناسبة ، ولكن على العكس من ذلك فان أسعار الحاويات القادمة تكون عالية بدرجة كبيرة .
- ١١ - والاقتصار على سوق محلية صغيرة يجعل من الصعب تعويض تزايد تكاليف اليد العاملة بطرق انتاج محسنة اذا لم يمكن التوصل بدون الصادرات الى مستوى المبيعات الذي تقتضيه التقنيات الجديدة .
- ١٢ - وفي هذه الحالات ستؤدي حماية السوق المحلية الى ركود التقنيات ، كما ستؤدي ، من خلال الارتفاع الباهظ في الاسعار ، الى قيام المستهلكين باعانة العمال ومنظمي المشاريع .
- ١٣ - ويحتمل أن تؤدي حماية العمالة في صناعات الاستعاضة عن الواردات في سوق صغيرة جدا الى حدوث زيادة تصاعدية في الأسعار والأجور بما يستدعي المزيد من الحماية ، وما الى ذلك ؛ وقد تصبح في نهاية الامر بمثابة انتحار اقتصادي .
- ١٤ - وتميل حكومات الدول الصغيرة الى تقديم الحماية استنادا الى حجة الصناعة الوليدة ، بينما هي في الواقع تحاول حماية الصناعة من الآثار المترتبة على صغر الحجم .
- ١٥ - وفي أوقات تزايد الدخول الحقيقية ، يحول المحتوى الاستيرادي العالي لسلة الاستهلاك هذا التأثير المفيد الى زيادة في الطلب على النقد الأجنبي .
- ١٦ - وفي حالة الاقتصاد الصغير قد يواجه نمو الصادرات قيودا حادة ، منها على سبيل المثال أن القاعدة الصغيرة في السوق المحلية تجعل المصدرين أشد ضعفا ، وانعدام المدخرات الوطنية أو عدم الرغبة في استثمارها في مشاريع تتسم بالمجازفة محليا ، وضآلة سوق اليد العاملة .
- /••

- ١٧ - وقد يعوق المنافسون الأجانب أو حكوماتهم تغلغل المنتجين من بلدان صغيرة فـ في أسواقهم المحلية .
- ١٨ - وفي معظم الاحوال يكون المدخرون في اقتصاد صغير على وعي جيد بالمجازفات الاقتصادية الاضافية لصغر الاقتصاد ، ومن المحتمل أن يستثمروا أموالهم في الخارج ، أو في العقارات فقط ، اذا كان ذلك في الداخل .
- ١٩ - ويحتمل أن تميل السوق الصغيرة الى اتخاذ هيكل احتكاري بالنسبة لنطاق واسع من السلع .
- ٢٠ - وفي أحيان كثيرة تؤدي الحماية التي تولي للشركات المحلية الى زيادة سرعة هذه التطورات تجاه الاحتكار .
- ٢١ - وكلما كانت التجارة أقل حرية ، وكلما زادت الحماية المقدمة للمنتجين المحليين ، اضطرت الحكومة بشكل أكبر الى الاشراف على أسعار ونوعيات وكميات السلع الاستهلاكية وفرضها ؛ وكلما قل ظهور اشارات يمكن أن يعول عليها من السوق ، وجدت الحكومة نفسها تواجه ، بصورة متزايدة ، مسؤولية اتخاذ قرارات اقتصادية دون أن يكون لديها الوسائل ليجاد المؤسسات الملائمة لاداء هذه المهمة .
- ٢٢ - ويستحيل غالبا التفريق بين المستويات الجزئية والكلية لاقتصاد من هذا النوع اذا كانت القطاعات الهامة تتألف من شركة واحدة كبرى فقط .
- ٢٣ - ويجعل التشابك الوثيق بين المستويات الجزئية والكلية من الصعوبة البالغة صياغة وتنفيذ سياسات عامة لتوجيه اقتصاد صغير جدا .
- ٢٤ - وفي الامم الصغيرة جدا يمكن حتى لحركات الهجرة المتناهية الصغر أن تقلب الميزان الديموغرافي ، وخاصة في المجتمعات غير المتجانسة من الناحية الاثنية .
